

❖ القاعدة الثالثة : "الضرر يُزال"

الضرر هو: إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً. (أيًا كانت درجة هذه المفسدة)

الضرر: مقابلة الضرر بالضرر، (ضَرَّكَ فلان بشيء أجبتَه بمثله)

أدلة القاعدة:

أدلة هذه القاعدة مشهورة جداً ومن أعظم أدلتها قول النبي ﷺ: ﴿لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ﴾.

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله-:

فإن تـزاحم عـدد المـصالح يـقـدم الأـعلى مـن المـصالح
وـضـدّه تـزاحم المـفاسـد يـرتـكـب الأـدنى مـن المـفاسـد

تعليقات على الآيات:

"عند تـزاحم المـصالح يـقـدم الأـعلى مـن المـصالح":

أي تـزاحمها واجتمعا في وقت واحد ، فنقدم الأعلى منهم.

قاعدة : إذا تعارضت مصلحتان وتعذر جمعها، قدمت أرجحها:

المكلف مأمور أن يفعل ما استطاعه من العبادات ومن الطاعات، فإذا عرضت عليه طاعتان عليه أن يجتهد أولاً في الجمع بينهما، أما عند عدم المقدرة وعند عدم الاستطاعة على الجمع بينهما ومنعه مانع شرعاً وقدراً وجب عليه أن يصير إلى أحدهما، فيصير إلى الأعلى منهما، فيأتي بالتالي يترتب عليها الأجر الأعلى والثواب الأفضل من الله -تبارك وتعالى-.

صور القاعدة:

الأولى: إذا حدث تعارض بين مصلحة واجبة وأخرى مسنونة، بين طاعة واجبة وطاعة مسنونة، إن استطاع أن يجمع بينهما أولاً فهذا هو الأصل، ولكن على زعم القاعدة أنه ضُيق عليه بشكل ما فلا يستطيع الجمع بين المصلحتين، فلا شك أنه يُقدّم الأكّد منهما.

مثال: قد يقوم المسلم من النوم لصلاة الفجر مثلاً، ولم يبقَ إلا وقت يسير ويخرج وقت الصلاة إن أتى بالصلاة السنة، فبحكم أن الوقت سيخرج؛ فإنه يلزمه أن يقدم الفريضة، لأن أداء الفريضة في الوقت أكّد من أداء السنة قبل الفريضة.

الثانية: إذا تعارض واجبان ، ولم يستطع الجمع بينهما قدّم الأكّد منهما، لأن الواجبات ليست على درجة واحدة، فهي متفاوتة في قوة الوجوب.

مثال: صلاة العيدين هي واجبة على قول مشهور عند كثير من أهل العلم على الصحيح، ولكن لو كان اشتغاله بأداء صلاة العيد، كالتهيؤ لها والتجهّز؛ سيفوت عليه صلاة الفجر، أي أداء جماعة، هذا فريضة واجبة، وهذه أيضاً قول مشهور من أقوال أهل العلم أنها واجبة، فنقول له أن يقدم صلاة الفجر لأنها أكّد، ولأن تارك الصلاة على قول بعض أهل العلم يكفر، وبعضهم يفسقه.

" وضدّه تـزاحم المـفاسـد يـرتـكـب الأـدنى مـن المـفاسـد "

قاعدة متفرعة 1 : إذا تعارضت مفسدتان رُعيَ أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما

لو اجتمعت مفسدتان: أولاً يلزمه شرعاً ترك المفسدتين، فلو أمكن تركهما جميعاً لزمه ذلك، فلا يجوز فعل واحدة منهما أبداً ، ولكن إذا تـزاحمت مفسدتان ولم يمكن ترك المفسدتين لأن هذا لا يقدر عليه، فيجب عليه عرفاً أو واجباً أو واقعاً أن يأتي بأحدهما ، فيرتكب الأخف مفسدة منهما، وذلك لدفع العليا.

قاعدة متفرعة 2 : الضرر يدفع بقدر الإمكان.

لو استطاع أن يدفع المفسدين لفعل، فلما أجبر على أحدهما اختار الدنيا، إذن فالأصل أن يدفع الضرر كله بقدر وسعه وبقدر منته وقوته ما استطاع، لأن الله لا يكلف نفساً إلى وسعها.

قاعدة متفرعة 3 : الضرر لا يزال بالضرر.

شخص ارتكب أخف المفسدين دفعاً للعليا منها، لكن ليس شرطاً دائماً حتى أقع في مفسدة أن أنتقل للعليا.

مثال: زيد من الناس وقع عليه سحر، أراد أن يصرف السحر عن نفسه فيذهب إلى ساحر، وقع في ضرر آخر أشد، هذا لا يصلح مطلقاً.

قاعدة متفرعة 3 : درء المفسدات أولى من جلب المصالح أو درء المفسدات مقدم على جلب المصالح.

هذه قاعدة شهيرة جداً عند العلماء ومتداولة في كتب العلم وهي من القواعد السنة العلمية التي دائماً يتداولها الفقهاء وهي متفرعة عن قولنا: الضرر يزال.

مثال 1: عند امتناع الأب من الإنفاق على ولده القاصر أو العاجز، سيندفع الولد إلى الفساد وإلى الهلاك وإلى الضياع، ونحن أمة الإسلام نحافظ على أبناء أمتنا، فالضرر واضح وعظيم ومتحقق، فيُجسب الوالد لدفع ضرر الهلاك عن الولد.

يُجسب الوالد لأن ضرره أهون وأقل على الأمة من أن نخرج شاباً من المسلمين فاسداً، يضر ويفسد الأمة. فالأولى أن يعاقب الوالد دفعاً للضرر الذي سيلحق بالولد.

مثال 2: لماذا شرع الحجر على التاجر المفلس؟

تاجر من التجار يعمل في الأسواق ويتجر، يكسب ويخسر ويربح، فجأة أعلن إفلاسه وعليه أموال للدائنين، فإذا قال أفلس وعليه أموال فلا نتركه يذهب، وإنما شرع الحجر على المفلس، منعاً للضرر على الدائنين، لأن الضرر سيلحق بالدائنين حتماً وقطعاً، فلا بد أن يحجر القاضي على ما بقي من أمواله ليرى هل يستطيع القضاء عن ديونه كلها أم بعض الديون، ويعمل القاضي في الأخير قسمة اسمها قسمة الغرماء.

نقول: شرع الحجر تحت معنى "الضرر يزال"، حتى ندفع الضرر الأعلى بارتكاب الضرر الأقل والأدنى.

مثال 3: زيد من الناس وقع في قبضة العدو ومعه أخ مسلم له أيضاً وقع في قبضة العدو، أراد العدو أن يُنكّل بالمسلمين، فأمر أحدهما أن يقتل الآخر. **نقول:** لو قتل المأمور أخاه لكان فيه ضرر قاطع ولا شك. إذن فليس له أن يقتل أخاه حفاظاً على نفسه، ولو لم يقتله؛ قتل العدو الأول، فوقع مفسدة أخرى، ولكن عند تساوي المفسدتين يقدم نفسه للهلاك أولاً ولا يقدم المسلم الآخر.

مثال 4: زيد اشترى من أحد التجار بضاعة من السوق فلما أخذ المبيع رجع واكتشف أن به عيباً من العيوب التي ترد السلعة بها، ولكنه حينها أخذها إلى الدار أوقع بها عيباً آخر، فهل له أن يرد المبيع إلى التاجر؟

نقول: امتنع رد المبيع بالعيب لأنه لو أرجع إلى التاجر تضرر التاجر من العيب الثاني.

نقول: هنا تمتنع، لكن لو رده بالعيب الأول مقبول، لكن لرده بالعيب الأول والثاني إذن تضرر التاجر من هذا.

فنقول له: لا يصلح هذا إلا أن يرضى التاجر أو يحصل نوع من التنزيل في الأثمان والأسعار بحيث يقبل التاجر بهذا.

❖ القاعدة الرابعة: "العادة محكمة".

هذه قاعدة هي من أجل ومن أجل القواعد الفقهية، وهي منتشرة جداً في الأسواق والمعاملات والتجارات، وربما عمل التجار والعاملون بروحها، ولكنهم لم يدرسوها، فلو درسوها لزادت إحساناً عندهم وجمالاً وبهاءً.

"العادة محكمة" هي التي توسم في بعض الكتب بقولهم: "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً".

يقول الشيخ السعدي -رحمه الله:

والْعُرْفُ مَعْمُولٌ بِهِ إِذَا وَرَدَ حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لَمْ يُحَدَّ

تعليقات على الآيات:

"لم يحد": يعني لا حدود له، لم توضع له بداية ونهاية، إنما يُعرف بما تعارف عليه الناس، من عادات الناس، إذا لجأنا إلى عادات الناس وأعرافهم نقول: هذه هي القاعدة المشهورة "العادة محكمة" أي المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

الشارع إذا حكم بشيء ولم يحدّه يُرجع في تحديده إلى العرف، ولذلك يقول الفقهاء: كلما أمر الشارع به أو نهى عنه ولم يحدّه ويفسره أو يضبطه بأحكام؛ فإن تفسيره يرجع إلى العرف، كالمكاييل والموازين والطول والعرض.

مثال: الحركة الزائدة في الصلاة متى تبطل الصلاة؟ وكيف نعرف أنها حركة مخرجة عن الصلاة؟

بعض الفقهاء: إذا زاد عن ثلاث حركات .

بعضهم يقول: لا حدّ للحركة.

نقول: تبطل الصلاة بالحركات إذا كثرت وكانت من غير جنس الصلاة، وهذه الحركة الكثيرة مرجعها إلى العرف.

بعض العلماء: حدّ ذلك بحدّ جيد، يقول: إذا نظرت إلى زيد وهو يصلي فوجدت منه حركات كثيرة بحيث أنك لأول وهلة إذا وقعت عينك عليه تقول: هذا لا يصلي، نقول: إذن هذه الحركة مبطلّة للصلاة.

* تعريف العرف:

العرف أخو العادة، وهو شيء جرى بين الناس وكثر وتردد، وصار له حكم العموم والأغلبية والانتشار، وقد يكون في بلد ولا يكون في بلد آخر **العرف عند الفقهاء:** ما استقر في النفوس واستحسنه العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول، واستمر الناس عليه مما لا ترده الشريعة وأقرتهم عليه.

شرح التعريف

" ما استقر في النفوس ": في نفوس جماعات من الناس

" واستحسنه العقول ": أحياناً بعض الأعراف الفاسدة، بعض القبائل تعارف على مخالفة شرع الله وهذا ذكر في القرآن في قصة قوم لوط، تعارفوا على أمر فاسد فيه مخالفة لدين الله، فهذا عرف فاسد من مبدئه.

" وتلقته الطباع السليمة بالقبول ": الإنسان السويّ السليم الذي لم تغلب عليه الدنيا ولم تغلب عليه الأهواء، ولم تغلب عليه الشهوات، إنسان معتدل المزاج، وهذا لا يكون إلا للمسلم التقي الدّين الورع، إذا استمر الناس على هذا العمل ولم ترده الشريعة ولم يخالف الشريعة؛ إذن أقرتهم عليه الشريعة، هذا العرف عرف مقبول وعرف صحيح، وهو الذي نقول فيه: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

* تعريف العادة

العادة معناها قريب جداً من العرف

العادة هي: الأمر الذي تقرر في النفوس وربما يكون مقبولاً عند ذي الطباع السليمة، يعني العادة قد تكون أضيّق، رغم أن العادة في الأصل أكثر انتشاراً من الأعراف.

أدلة قاعدة: " المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً " أو ما نقول عنه اختصاراً " العادة محكمة "

* من القرآن الكريم

الأول: قول الله -جل وعلا: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: 199].

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115].

الشاهد: قوله ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فقد تعارف المؤمنون على أعراف وعادات صارت عليها حياتهم، هذا هو الأصل وهذا هو السبيل السوي المستقيم وعادات واعراف استحسناها وقبلوها فصارت عليها حياتهم.

✳ من السنة

روت عائشة أن هند بنت عتبة - رضي الله عنها وأرضاها - قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال النبي ﷺ: **«خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف»**.

الشاهد: "بالمعروف": بعض الأسر تتقوت، تتعيش في الشهر بألف، بعضها تتعيش بألفين، الناس يتفاوتون في ذلك، فكأن النبي ﷺ يأمر هند وبأذن لها أن تأخذ بقدر ما تتعيش به بعرف يناسب المستوى الذي تعيش فيه وتندرج تحته

قال النووي - رحمه الله - في شرحه على صحيح مسلم عند هذا الحديث: فيه فوائد، منها: "اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي".

كما قال الشيخ - رحمه الله: "حكم من الشرع الشريف لم يُحد".

✳ من السنة التقريرية:

تعارف الناس في زمن النبي ﷺ على أمور تتعلق بشؤون حياتهم كما قلنا: **«سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»**، وبعض هذه الأمور لم يحرمها الشرع ولم ينهها عنهما؛ فدل ذلك على جوازها، لم يأمرهم بخلافها؛ فدل ذلك على جوازها، كما أنهم تعارفوا على بعض الأمور وجاء الشرع بنفيها؛ فنُفِيت، هذا العرف فاسد لا يصلح.

أمثلة القاعدة:

من أظهر الأمثلة على هذه القاعدة شيء في البيوع يخالف القاعدة العامة، القاعدة العامة في البيوع تقول: يُمنع بيع المذموم والمجهول، لكن النبي ﷺ أجاز مرة بيع المجهول في بيع اسمه بيع السلم، وكان الصحابة "يسلمون" - وفي بعض الروايات يُسلفون - في العام والعامين لأنباط الشام "يسلفونهم في ثمار الزيتون، وكانت بعد لم تنضج، لم تزرع، أجاز هذا النبي ﷺ.

نقول: هذا مخالف للقاعدة، ولكن الذي أجازها هو المشرع ﷺ.

مجالات العمل في العرف والعادة.

"يعتبر العرف والعادة حجة وحكمًا عند عدم مخالفته لنص شرعي، أو شرط لأحد المتعاقدين".

مثلا: لو جلس زيد وعمرو ويتبايعان، ووقع بيننا شرط من الشروط، ثم يأتي أحدهما فيقول: هذا العرف.

نقول له: لا، هناك شرط، الشرط مقدم على العرف لأن (المسلمون على شروطهم).

"في حالة وجود النص":

يعني يعتبر العرف عند عدم مخالفته للشرعية، أو عدم مخالفته لشرط أحد المتعاقدين، وفي حالة انعدام النص الموافق له أيضًا، لأنه إذا وجد نص وافق العرف فالمعتبر هو النص.

لذلك قالوا: إن العادة تُحكم فيما لا ضبط له شرعًا، أو لا نص لأحد المتعاقدين فيه، وقد اعتمد الفقهاء على العرف في مسائل كثيرة جدًا، منها:

أولاً: أقل سن الحيض والبلوغ

هذا يختلف، ففي البلاد الباردة البنت تحيض متأخرًا، في البلاد الحارة البنت تحيض مبكرًا، الولد يبلغ وينبت شعر عاتته في البلاد الحارة مبكرًا، في البلاد الباردة متأخرًا، فهذه مسألة عرفية، لا نستطيع أن نحكم على شاب مسلم في البلاد الباردة نعامله بهذا الشأن بالضبط كابن من الجزيرة العربية أو من

الأواسط الإفريقية، لا، لأن لهذا شأن وهذا شأن وهذا مرجعه إلى العرف.

ثانياً: قدر الحيض والنفاس، أقله وأكثره.

هذا ربما يكون مرجعه أيضاً للبلاد الحارة والبلاد الباردة، ولكن يكون في بعض البلاد الباردة أو البلاد الحارة بعض العائلات نساء هذه القبائل حيضها يتوقف عند سبعة أيام، هذه حيضها يتوقف عند عشرة، وبعضها تزيد إلى خمسة عشر، وبناء على هذا القدر من مدة زمان الحيض تُبنى مدة زمان الطهر، هذا مبني على ذلك، هذا يختلف من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان.

ثالثاً: حرز المال المسروق.

المال إذا سُرق من أحد الناس وذهب إلى القاضي، المال حتى يكون سرقة جريمة لا بد أن يؤخذ من مُحْرَز، مُحْرَز كما في زماننا مثل خزانة المال . هذا الحرز يختلف، العلماء يقولون: يوضع في حرز مثله.

مثال:

الذهب يوضع في حرزه، وهي مثلاً خزانة حديدية تغلق بمفتاح أو بأرقام، فلو أن التاجر ما وضعها في الخزانة نقول: أنت مهممل. إنسان يتاجر في الحيوانات وحرز الحيوانات هو زريبة من الزرائب التي تُربى فيها الحيوانات، وعليها حارس مثلاً أبواب. التجار الذين يتاجرون في الفاكهة والخضروات تكون في الشارع، لكن حرزها أن تكون مغطاة.

فالحرز يختلف من شيء إلى شيء، فحرز المال يُقدَّر عرفاً، وهذا مرجعيته إلى نظرة القاضي في عين المال إذا كان مسروقاً، هل الحرز كان كافياً؟ فأمثلة قاعدة "العادة المحكّمة" كثيرة جداً، وهي طاغية وأخص ما يكون في المعاملات، في البيوع والشراء والمبادلات، وإذا اختلف أغلب التجار دائماً يلجؤوا ويقولوا: أي رجل من أبناء هذه الصنعة، لأن كل صنعة من الصنائع لها عادات ولها أعراف، ولها أحكام يتدلوها ويحيدها أبناء هذه الصنعة، وأبناء هذه التجارة.

"إذا خالف العرف الدليل الشرعي"

❖ إذا خالف العرف الدليل الشرعي من كل وجه يُرد العرف، لأننا نقول في هذه الحالة: العرف مصادم للنص، فإذا صادم العرف النص تركنا العرف جانباً وسرنا مع النص الشرعي الذي عليه مدار الأحكام.

أولاً: لأنه لا يجوز ترك النص للعمل بالعادة والعرف، لأنه ليس للعباد حق في تغيير النصوص، النصوص التي أمرنا فيها بالعبادة بهيئة ما أو شكل ما في زمان أو في مكان ما؛ فالأمر هو المشرّع، فلا يجوز لي ولا لك أن نترك هذا الأمر ونلجأ إلى أعراف الناس.

ثانياً: لأنه لا شك عقلاً وفهماً؛ بل شرعاً ودليلاً، أن النص أقوى من العرف في موطن الاستدلال.

ثالثاً: لأن العرف قد يكون مستنداً على باطل، كما ذكرنا في قصص السابقين، لكن النص الشرعي لا يستند إلى باطل أبداً، لأن النص الشرعي الأصل فيه أنه جاء من قبل حكيم خبير.

❖ أحياناً يحدث تعارض في اللفظ بين العرف والشرع، معناه أن يرد لفظ على معنى في الشرع، فإذا نقلناه إلى العرف كان له معنى آخر، ويكن معناه في الشرع أعم أو أخص.

نقول: إذا تعارض العرف والشرع في اللفظ ننظر إذا كان ذلك اللفظ استعمل في الشرع ولم يتعلق بحكم ولا تكليف؛ فُدم العرف، وخاصة في الأيمان، لأن الأيمان مبناها على عرف الخالف، وعلى العرف الذي جرى منه.

مثال 1: إذا حلف ألا يجلس على الفراش أو البساط فقال: أقسم بالله لن أجلس على الفراش أو لن أجلس على البساط.

نقول: هل يحنث بجلوسه على الأرض؟ والله سهاها فراشاً، لا يحنث، لأنه يقصد ما جرت به العادة والعرف عنده وعند ذويه، وحينها أقسم لم يدر في

خلده أبداً أن الأرض تدخل في هذا المعنى المقصود.

مثال 2: لو حلف ألا يأكل لحماً

نقول: لو أكل سمكاً لا يحنث ، رغم أن الله -جل وعلا- سَمَّى السمك في القرآن لحماً طرياً، لأن ما جرت به عادات الناس وأعراف الناس أنه إذا تكلم عن اللحم يقصد لحوم الأنعام: لحوم الإبل، لحوم البقر، لحوم الأغنام، ولا يدر في ذهنه أبداً عندما أقسم أنه يقصد لحوم الأسماك.

عند تعارض اللفظ بين العرف والشرع وتردده: أن يكون اللفظ وإطلاق الشرع قد تعلق به حكم، هنا يُقدم استعمال الشرع على استعمال العرف.

نقول: يقدم النص دائماً، وإذا كان فيه عرف شرعي في إطلاق هذا اللفظ، نقول: يُقدم هذا العرف الشرعي.

مثال: إذا حلف ألا يصلي، والصلاة تأتي في اللغة بمعاني، منها الدعاء ، وترد بمعنى شرعي عندنا إذا قال: لا أصلي؛ يقصد الركوع والسجود والقيام والقراءة وما إلى ذلك.

نقول: لم يحنث إلا بذات الركوع والسجود، لأنه لو دخلت على رجل يقف "سادلاً يديه وعينيه إلى الإمام" ربما تقول يصلي أو لا يصلي، لكن لو دخلت عليه وهو في هيئة الركوع تقول أنه يصلي.

مثال: زوج قال لامرأته: أنت طالق.

فلما رُفِع أمرهما إلى القاضي وجاء الزوج فوقف أمام القاضي. قال القاضي: أنت طلقتهما؟ قال: نعم، قلت لها: أنتِ طالق، ثم في نفسي استثنيت فقلت: إلا ما شاء الله، أو بعد كذا، أو عند حدوث كذا. وضع أي آلة استثناء ولكن في نفسه، هل القاضي يعتبر استثناء الزوج هذا ولا يوقع الطلاق أم يوقعه؟ كان قديماً لا يقع هذا الطلاق، لأن الناس كان عندهم دين، عندهم إيمان، وكان الصدق هو الأصل والكذب منفي؛ بل معدوم.

حينما تغيرت أحوال الناس يلزم القاضي أن يأخذ بالظاهر وبالمسموع، فيوقع الطلاق، لأن ذم الناس اختلفت وتغيرت.

لذلك من المهم جداً أن القاضي المسلم أنه كما يتعلم القواعد الفقهية والأصول العلمية والأصول الشرعية، وقواعد الفقه، ويدرس الفقه كاملاً والأحكام، والسنة، والتفسير، يلزمه وهو مهم جداً أن يدرس واقع الناس، أحوال الناس، لأن فساد الزمان يختلف من زمان إلى زمان.

كذلك المفتي الذي يلزمه إحاطة واسعة بالعرف لمعرفة الزمان وأحواله وأهله، ومعرفة العرف الخاص والعرف العام.

قاعدة متفرعة على قاعدة "العادة محكمة": استعمال الناس حجة يجب العمل بها:

مثال 1: بعض الناس تعارفوا على مكاييل معينة وصاروا يعملون علبة من الصفيح ويسمونهم ميزاناً معيناً أو كيبلاً معيناً، تعارفوا عليها، جرى العمل بلا حرج في ذلك، ولو أن أحداً خانها خان العرف المعروف عرفاً، وهذا العرف المعروف عرفاً هو كالمشروط شرطاً، لا يجوز لأحد أن يخرج عن هذا الحكم. فهذه القاعدة منتشرة جداً جداً في كل مكان، وخاصة في الأسواق.

مثال 2: إذا استعان شخص بآخر على شراء عقار ، وبعد وقوع الشراء وإتمام الشراء جاء الشخص هذا الوسيط وقال له: أعطني أجرتي، رغم أنه لم يشترط الأجرة، لم يكن سمساراً من الأول، هل يُعطى أجرة أم لا؟ يُسأل أهل الصنعة هل هذا قام بالعمل الذي يقوم به السماسرة ويقوم به الوسطاء.

فلو كانت له أجرة فإنها تقدر حسب الأعراف التي جرى بها زمان الناس.